

مما جاء من كلام أبي القاسم علي بن حمزة البصري في رده علي أبي عبيد القاسم بن سلام في كتابه «الغريب المصنف»

قال أبو القاسم (التنبيهات ص ١٩٧):

قال أبو عبيد: يقال: امتلّ يعدو وأضرّ وانكدر وعبد كل هذا إذا أسرع بعض الإسراع.
قال البصري: وهذا تصحيف منه إنما هو أصرّ بصاد غير معجمة، وهذا مما ردّ عليه قبلنا.
قال الطوسي: قال أبو عبيد أضرّ يعدو، وأنا لا أتهم ضبطه لما يسمع، والذي أحفظ أصرّ
وأنشد ابن الأعرابي بيتاً رواه:

فانصاع مصرأ أو كصم وقف

وقد علّق الأستاذ الميمني على الفعلين امتلّ وعبد فقال في امتلّ: في كتاب الإبل
للأصمعي ١٢٦، ٩ وعبد في المخصص ١٠٥/٣ وعامة المعاجم لم تذكره.
وعلق علي ما قيل في تصحيف أبي عبيد، وهو قول الطوسي فقال:

زعم [أي الطوسي] أن أبا عبيد صحف في عشرة أحرف من كتابه منها هذا كما في
التصحيف للعسكري وهو منقول عنه بلفظ (زعم الطوسي أنه تصحيف) فقال الأستاذ
الميمني: العاجز [أي هو]، وأضرّ بمعنى دنا معروف، وإذا كان الإضرار بعض الإسراع فما
هو إلا الدنو من العدو وليس كل ما أغفل عنه أبو بكر في الجمهرة متروكاً علي أنه
بالمعجمة في أصل أبي مسحل (النوادر)، والمنجد لكراع.

أقول: فأنت ترى أن الميمني يميل إلى السعة ولا يفزع إلى التصحيف لأنه وجد في
كلام العرب هذه السعة فقد يكون اللفظ بالصاد كما يكون بالضاد، ولذا أورده مستظهِراً بما
كان في كتب أهل العلم الأوائل.

وأنا أذهب إلى أن رسم الحرف وما فيه من الشبه، ولم يكن من وسيلة مميّزة قبل اختراع
النقطة في شأن ذلك كله أن يكون تصحيف، وأن يكون خلط.

وقال أبو القاسم (التنبيهات ص ١٩٩) :

وروي عن أبي زيد: أتتنا قادية من الناس، وهم أول ما يطرأ عليك، وعن أبي عمرو: أتتنا قادية من الناس، بالذال وهم القليل، قال أبو عبيد: والمحفوظ عندنا قادية بالذال غير معجمة.

قال أبو القاسم: وحفظ أبي عبيد سهو، والوجه بالذال معجمة كما قال أبو عمرو.

أقول: والأمر يتصل بالتصحيح، ولكنني أذهب إلى أن الدال والذال في هذه الكلمة قد حكاها أحد الثقات وهذا مما أدى إليه رسم الحرف، وغياب العلامة أي النقطة المميزة التي لم يهتد إليها أهل العلم إلا بعد شيوع ما ورث من العربية.

وقد عرفنا أن أهل العلم تجنّبوا الإعجام بعد اختراعه لأنه يوميء إلى العجمة، وهي نبز يتجنّبونه.

وقال أبو القاسم في التنبيهات ص ٢٠٠:

وقال [أي أبو عبيد]: قال الفرّاء تَقَعُوسُ الشيخ كبر، وتَقَعُوسُ البيت تهدّم. وإنما تَقَعُوشُ بالشين معجمة.

أقول: ورد الأستاذ الميمني المسألة إلى نصابها فقال في تعليقه:

المعاجم (اللسان والتاج) تسوّى بينهما بالمعنيين، ونقل في المخصص ٤٤/١ كلام أبي عبيد، ثم زاد ابن الأنباري تَقَعُوسُ كتَقَعُوشُ) ثم إن الاشتقاق يعضده. وفي نوادر أبي مسحل تَقَعُوشُ بمعنى تهدّم.

وقال أبو القاسم في الصفحة نفسها:

وقال [أي أبو عبيد]: المُقَرَّم: البطيء، الشباب، قال الراجز:

أشكو إلى الله عيالاً دَرْدَقاً مَقْرَمِينَ وعجوزاً سَمَلِقاً

وهي السيئة الخلق. وقد أساء في الرواية والتفسير. وإنما الرواية «وعجوزاً سَمَلِقاً» بالسين غير معجمة وهي التي لا تلد. وقالوا التي لاخير عندها، مشبهة بالأرض السملق وهي التي لا نبت فيها.

وزاد أبو القاسم في مؤاخذه أبي عبيد فقال: ويا ليته نقل هذه الشين إلى تَقَعُوشُ، وجاء بسينها إلى سملق فسلم من التصحيح.

وعلق الأستاذ الميمني فقال: هذا التصحيف أخذ عليه قبل أبي القاسم القالي ٢٥٠/٢، ٢٤٦. وفي السمط ٨٧٣ حيث تمام الأشرطة، والسين رواية ابن الأعرابي، والشين في التاج عن أبي عمرو إن ربأنا بالزبيدي عن التخليط وعن كراع أيضاً، وكذا معنى سيئة الخلق فيه عنه أيضاً لما في البارع للقالي ٩٩ أيضاً، وهو غير بعيد البتة فلاءسوء في التفسير.

أقول: والميمني في تعليقه رد ما ذهب إليه أبو القاسم وبين أن الأمر اختلاف فهذا قد رواه أحد الثقات كما أن الوجه الآخر قد رواه أحد العلماء الكبار، وأراد أن يخفف من غلواء أبي القاسم. والمسألة تعود إلى رسم الحرف وما آل إليه.

وبما آل إليه رسم الحرف ما أورد أبو القاسم في التنبيهات ص ٢٠٢ قال:

قال [أي أبو عبيد]: الضهياء التي لا تحيض رواها عن الأصمعي، قال وقال الكسائي مثله، وجمعها ضههي مثل عمي. وإنما الضهياء التي لا ينهد نديها، فأما التي لا تحيض فهي ضهياء بالقصر والهمزة وإثبات الهاء، وأنشد أبو عمرو وغيره:

ضَهْيَاءُ أَوْ عَاقِرُ جَمَادُ

وقد علق الأستاذ الميمني فقال: الضهياء والظهياء والضحياء التي لا تحيض ولا ينبت نديها عن اللحياني وأبي عمرو وابن سيدة المخصص ١٤٩/١ والفرق في خزانة أبي القاسم، وفي الألفاظ ٣٤٢ الضهياء التي لا تحيض من الكبير، قال أبو الحسن كذا قرأناه على أبي العباس بالعهد، وقد كنت سمعت من بندار بالقصة التي لا تحيض وفي ٣٦٧ الضهياء والضحياء، وقالوا الضهياء (ممدود) التي لا تحيض، وفي خلق الإنسان لثابت كلفظ أبي عبيد تماماً، وفيه عن أبي مالك الضهياء المرأة التي ليس لها نديان. ثم رأيت في الإتياع للتوحيدي ١٩٧/٢ قال الوزير الضهياء يمد ويقصر فكان الجواب لأبي حيان أن ابن الأعرابي قال: الذي حصلته عن الأعراب أن الضهياء الممدودة هي التي لا تحيض، وأن المقصورة هي الياسمين، وجمع الأول ضههي، وجمع المقصور ضهايا.

أقول: ولو تدبرنا هذه المسألة التي جرت إلى مسائل كان فيها أقوال مختلفة لعرفنا أنهم لم يكن لهم تصور ورسم للهمزة وكيف ترسم، وهذا مما يتصل بما نحن فيه.

وقال أبو القاسم في ص ٢٠٣:

«وقال أبو عبيد، وذكر نعوت النساء في ولادتهن: والمُحْمَل وقد أَحَلَّت. وغلط في قوله: ويقال ذلك للناقة. وإنما يقال ذلك للشاة، قال أبو زيد وغيره: إذا كان الربيع مريعاً أَحَلَّت الغنم، وإحلالها أن تنزل ألبانها من غير ولاد بعد أن كانت قد انقطعت وييست.

وقال أبو حنيفة: وهي مَحَالّ والواحدة مُحَلّ.

أقول: ولعل الذي أثبتته أبو عبيد من عمل الناسخ، وأعود فأقول: هو من مشكلات رسم الحرف.

وقال أبو القاسم ص ٢٠٨:

وقال أبو عبيد: السَّبْجَة وجمعها سِبَاج وهي ثياب من جلود، قال مالك بن خالد الهذلي:

إذا عاد المسارح كالسَّبَاجِ

وعلق أبو القاسم فقال: وهذا غلط ونضحييف، وإنما هي السَّبْجَة والسباح بالحاء، وقيل البيت الذي أنشده:

فتي ما ابن الأغر إذا شتونا وحبُّ الزاد في شهري قُمَاح

وكان للأستاذ الميمني تعليق يفيد قال فيه:

«في نسختنا (الفرّاء): السبجة كساء أسود... والسبجة وجمعها سباح وهي ثياب من جلود، قال مالك (إخ) وهذا لا غبار عليه، ولكنه مصلح ففي اللسان وغيره عن أبي عبيد كما هنا، والكلام منقول في اللآلي ١٥٥ بلا دلالة، هذا والسبجة بالمهملة مضبوطة في اللسان بالفتح.

أقول: ويبدو في هذا كله أن الكلمة بالجيم مثلها بالحاء، والقول في أصل هذا الإشكال هو رسم الحرف وما أدى إليه فاندس في العربية شيء ليس منها.

وقال أبو القاسم ص ٢١١

وذكر [أي أبو عبيد] اللبن فقال: فإن كان حُقنَ أياماً حتى اشتدَّ حمضه فهو الصَّرْبُ والصَّرْبُ، قال الشاعر:

أرضى عن الخير والسلطان نائية والأطيبان بها الطرثوث والصَّرْبُ

قال أبو القاسم في تعليقه: فلو كان الصَّرب اللين الحامض، وكان بهذه الأرض لم تكن عن الخير نائية، وإنما الصَّرب ههنا الصمغ، والصَّرب بالإسكان اللين الحامض.

وقد علق الأستاذ الميمني فقال: التحريك في الصمغ هو المعروف، وقول أبي عبيد قد تقدّمه شيخه الأصمعي، وقد غلّطه أبو حاتم فاعترف بخطئه كما في اللسان، فهذا التنبيه في خزانة أبي حاتم، قلت ولئن كان الشاعر حرّك المسكّن كقوله من النوادر: وقد يجمع الله الشتيت من الشمّل.

سلم قول أبي عبيد على أنهم استعملوا في المحقون الصُّربة والصريب واشتقوا منه فعلاً، وهو الأطيب لا الصمغ.

وفي الجمهرة ٢٦٠/١: الصَّرب والصَّرب الصمغ وينشد: أرض إلخ. وربما روى الضرب وهو اللين الغليظ الخائر، قال أبو أحمد العسكري في «التصحيح» بعد ما نقله فلا تنكرهما، هذا وفي أصل نوادر الهجري: الصرب (محرّكاً) يابس المغافير، وهو أيضاً يجمع في المصَّرب أياً ما إلخ. قطعت جهيزة قول كل خطيب.

والصَّرب والصَّرب في المحقون في المخصص ٤٤/٥ عن العين.

أقول: وتعليق الأستاذ الميمني يبعد أن يكون في قول أبي عبيد تصحيف أو خطأ. وينبغي أن يقال أن رسم الحرف وافتقاره إلى الشكل بالحركة وغيبة النقط أدى إلى هذا الإشكال الذي صار لصاحب العلم ولغيره ممن يحقد على غيره مادة ألف فيها.

وقال أبو القاسم في ص ٢١٢:

ثم قال [أي أبو عبيد]: فإذا بلغ من الحمض (والكلام متصل على اللين) ما ليس فوقه شيء فهو المقر. وهذا تصحيف.

وقال أبو القاسم في ردّه وتعليقه على قول أبي عبيد: إنما هو الصَّقر. قال أبو عمرو في كتاب الجيم في باب الصاد: الصَّقر من اللين الحامض، ومن الماء الذي يبقى في الحوض.

وخبرني الخبير بخطّ أبي عبيد أنه كان خطّ سوء، وأنا أظن أن بليته في قراءة السين شيئاً، والراء واو، والصاد ميماً، والطاء ظاء، والدال ذالاً، والعين غيناً، والله أعلم أهو من ذلك أم من غيره؟

أقول: لقد جاء في كلام أبي القاسم مما يتصل برسم الحرف، وإن للحروف بشائر فلا يستطيع أن يعرف المعنى فيفرق بين السين والشين، والراء والواو، والصاد والميم، والطاء والظاء، والدال والذال، والعين والغين إلا العالم الحاذق، وأين هذا في عصر أو عصور لم يكن ضبط بالحركات والإعجام؟

وقال أبو القاسم:

وروي [أي أبو عبيد]: فإذا انتفخ بطنه قيل: قد اطروري اطريراً.

وعلق أبو القاسم: هو اطروري بظاء معجمة.

وقد علق الأستاذ الميمني الذي كثيراً ما رد الأمر إلى نصابه وأثبت أن أبا القاسم متحامل يهرع إلى تخطئة أهل العلم فقال مصوباً قول أبي عبيد:

«ما زال يهذي مذ اليوم» رواه الشيباني وابن الأعرابي بالمهملة أيضاً كما في اللسان، قال الأزهري: قرأت في نوادر الأعراب «الاطريراء» و «الاطريراء»، البطنة، وأثبتهما يعقوب في القلب ص ٦٤ وقدّم الإهمال، وفي المخصص ٨٠/٥، قال أبو علي: حكى أبو عمرو بالمهملة، ورواية أبي زيد بالمعجمة (الميمني خلافاً لما في اللسان) وأبو عمرو ثقة وأبو زيد أوثق منه، وقد سألت عنه بعض فصحاء الحجاز فوافقوا أبا زيد وجماعة من كلاب فلم يعرفوا الإعجام. ولعلّ هذا كله من «البارع» لأبي علي القالي. ولعلّ أبا القاسم غره إعجام الألفاظ» ٦٧٦، على أن أبا عبيد تبعه ثابت صاحبه (خلق الإنسان) في الإهمال.

أقول: هذا الذي توسّع فيه الأستاذ الميمني لم يعرف فوائده إلا من شقي في هذا العلم القديم الذي فني أهله. لقد جلى الأمر، وردّ على أبي القاسم قوله الذي لا يصدر عن رجل خصم تحركه عصبية قد تكون مذهبية.

والمسألة في كل ذلك سواء أكان في الأمر تصحيف أم لم يكن، تتصل بمشكلات رسم الحرف وغياب الضبط والنقط الذي لم يعرفه أهل تلك العصور.

وقال أبو القاسم ص ٢١٣:

وروي [أي أبو عبيد] عن الأحمر: ذِيخْتُهُ تَذِيخًا أَي ذَلَّتْهُ، وَالوَجْه: دِيخْتُهُ بَدَالٍ غَيْرِ مَعْجَمَةٍ، وَكَذَلِكَ دَوخْتُهُ حَتَّى دَاخَ أَي ذَلَّ، يُقَالُ: دَوخْتُهُ وَدِيخْتُهُ وَرِيخْتُهُ، وَالْمُرَادُ كَذَلِكَ،

قال العجاج:

قَاعَ وَإِنْ يَتْرُكُ وَشَوْلَ دُوخُ

وقال أيضاً:

لَوْعَهَا يَرْبِخُ الْمَرْبِخُ

وكذلك: رِبَخٌ لَهُ بِالْبَاءِ إِذَا انْكَسَرَ رَأْسُهُ ذُلًا، قال العجاج:

وَإِنْ رَأَيْتَنِي الشُّعْرَاءُ رِبَّخُوا

فهذه جميع وجوه هذا الحرف، فأما الذال فمن خزانة أبي عبيد لا من كلام العرب.

أقول: وهذا بسبب ما كان من رسم الحرف، وما أدى إلى أن تروى الكلمة بالذال وبالذال وصار كل هذا عريية.

وقال أبو القاسم:

وقال أبو عبيد: الضَّبْحُ الرماد. فعلق أبو القاسم وقال: وإنما الضَّبْحُ أثر النار في الأنافي، قال ذو الرمة:

وَضِبْحًا ضَبَّتْهُ النَّارُ فِي ظَاهِرِ الْحَصَى كِبَاقِيَةِ التَّنْوِيرِ أَوْ نَقَطَ الْبَحْرِ

أقول: وهذا من غياب الشكل. وضبته أي غيرته، والتنوير الإثمد.

وقال أبو القاسم ص ٢١٧:

وقال [أي أبو عبيد] في ذكر السهام «المعضل» الذي يلتوي في الرمي.

فعلق أبو القاسم وقال: إنما هو «المعضل» بضاد معجمة وهو مأخوذ من قولهم: عضلت الدجاجة وغيرها إذا التوت البيضة في جوفها فلم تخرج، قال الراجز:

قَدْ عَضَّلْتُ بِيضَهَا بِنْتُ طَبَّقْ فَذَمَّرُوها خَبْرًا ضَخَمَ الْعُنُقْ

ومع ذلك فالأعراف في السهم «العضل» وهو الأعوج، إنما أظنه أراد ذلك فزاد ميمًا.

وقال الأستاذ الميمني معلقاً: ولكن نشوب البيضة والولد غير التواء السهم، على أن مادة عَصَلٌ بالمهملة كل مشتقاتها بمعنى التواء الشيء واعوجاجه، ولم ينكر أحد على أبي عبيد، وإن كان الإحجام لا يمتنع، هذا ثم وجدته بالإهمال عند الحجري ٤٨، قال: عصل أخطأ، وعصد أصاب.

أقول: كان لتعليق الأستاذ الميمني فائدة كبيرة لأنه وضع الشيء في نصابه، ولكني أقول: أن يهرع أبو القاسم فيذهب إلى التصحيف وتخطئة الناس لغرض في نفسه، وهو كمن يدلس فيخفي الصواب بشيء مطنون، وهذا كله مهما كان الدافع إليه عائد لمشكلة رسم الحرف.

وقال أبو القاسم ص ٢١٩:

وروي أبو عبيد قول رؤية:

نَقَخَا عَلَى الْهَامِ وَبَجَاً وَخَضَا

وقال أبو القاسم: وإنما الرواية قَفَخَا والقَفْعُ الضرب، فأما النَّقْخُ فاستخراج المَخ، قال أبوهِ العَجَّاج:

لِهَامِهِمْ أَرْضُهُ وَأَنْقَخَ أُمُّ الصَّدَى عَنِ الصَّدَى وَأَنْقَخُ

أقول: وقد يكون في رسم الحرف من الشبه ما يؤدي إلى الخطأ.

وقال أبو القاسم: روي [أي أبو عبيد] عن أبي عمرو: الصَّرْدُ الطعن النافذ، فقال أبو القاسم: وإنما الطعن النافذ الصَّرْدُ بالإسكان، فأما الصَّرْدُ بالتحريك بالمصدر لقولهم: صَرَدَ يَصْرِدُ صَرْدًا إِذَا أَنْفَذَ، فجعل المصدر مكان الاسم قال الشاعر [اللعين المنقري]:

فَمَا بَقِيَا عَلَيَّ تَرَكْتُمَانِي وَلَكِنْ خَفْتُمَا صَرَدَ النَّبَالَ

وعلق الأستاذ الميمني تعليقا جميلا على «جعل المصدر مكان الاسم» في قول الناقد أبي القاسم فقال: وهو أهون من تبالة على الحجَّاج.

أقول: وهذا التصحيف أو الخطأ الذي لاحظته أبو القاسم يعرض لغير أبي عبيد من أهل العلم، ومثله يعرض لأبي القاسم نفسه الذي غلا وتزيد في رده بسبب من غياب الضبط قبل أن يكون الشكل بالحركات.

وقال أبو القاسم ص ٢٢٠:

وروي [أي أبو عبيد] عن الأصمعي: عَفَّقْتَهُ بالسُّوْطِ أَعْفَقَهُ، وَمَتَّنْتَهُ بالسُّوْطِ أُمَّتْنَهُ مَتَّنَا، وَهُوَ أَشَدُّ مِنَ الْعَفَقِ. فَلَعَلَّ أَبُو الْقَاسِمِ: وَإِنَّمَا هُوَ غَفَّقْتَهُ أَغْفَقَهُ، وَهُوَ أَشَدُّ مِنَ الْعَفَقِ بَعَيْنٍ غَيْرِ مَعْجَمَةٍ.

وقد علق الأستاذ الميمني فقال: كلامهم مضطرب في الألفاظ ١٠٢، وفي التاج واللسان عن الأصمعي بالمعجمة، وكذا في نسختي من المصنف والمخصص ٩٩/٦ عن أبي عبيد، وزاد ابن السكيت: وكذلك بالمهملة، وهما في اللسان والتاج، والإهمال قليل، ورواية «الأصمعي الغين» وربما تكون نسخة أبي القاسم مصحفة.

أقول: قَطَعَتْ جِهِيْزَة قَوْل كُلِّ خَطِيْبٍ فَالْفِعْلُ بِالْمَهْمَلَةِ وَبِالْمَعْجَمَةِ، وَذَهَبَ الْأَصْمَعِيُّ إِلَى الْمَعْجَمَةِ، فَلَيْسَ لِأَبِي الْقَاسِمِ أَنْ يَخْطِئَ أَبَا عَبِيدَ لِخَطَأِ مَزْعُومٍ لَدِي الْأَصْمَعِيِّ، وَالْمَسْأَلَةُ رَسْمُ الْحَرْفِ وَلَيْسَ مِنْ وَسِيْلَةٍ لِلْفَرْقِ حَتَّى يَهْتَدِيَ الْقَارِئُ وَلَوْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فَضْلاً عَمَّنْ لَيْسَ مِنْ هَؤُلَاءِ.

وقال أبو القاسم: وقال [أي أبو عبيد]: رَدَسْتُ الشَّيْءَ رَمِيْتُ بِهِ، فَعَلَّقَ أَبُو الْقَاسِمِ: وَإِنَّمَا هُوَ رَمِيْتَهُ.

وقد علق الأستاذ الميمني فأصاب، قال:

فِي اللِّسَانِ عَنِ شَمْرٍ، رَدَسَهُ بِالْحَجَرِ ضَرْبَهُ وَرَمَاهُ بِهِ، وَأَرَادَ أَبُو عَبِيدَ أَنْ يَقُولَ: رَدَسْتَهُ بِشَيْءٍ أَيْ رَمِيْتَهُ بِهِ فَأَخْطَأَ، وَلَكِنْ فِي نَوَادِرِ أَبِي مَسْجَلٍ ٢٢٦: طَرَحْتَ بِالْحَجَرِ وَطَرَحْتَ الْحَجَرَ، وَفِي ١٨٠ حَطَّاتُ بَفْلَانِ الْأَرْضِ وَرَدَمْتُ بِهِ الْبَخَّ، وَكَأَنَّ شَمْرَ جَعَلَهُ فِي نَسْخِهِ دَرَسْتُ مَوْضِعَ رَدَسْتُ.

وقال أبو القاسم: وقال [أي أبو عبيد]: أَلْقَى عَلَيْهِ لَطَاتَهُ، أَيْ أَلْقَى عَلَيْهِ ثِقْلَهُ، فَعَلَّقَ أَبُو الْقَاسِمِ قَاتِلاً:

وَإِنَّمَا يَقَالُ: أَلْقَى فَلَانٌ لَطَاتَهُ إِذَا أَقَامَ، كَمَا يَقَالُ: أَلْقَى عَصَاهُ، قَالَ ابْنُ أَحْمَرَ:

فَكُنَّا وَهْمَ كَابِنِي سُبَاتٍ تَفَرَّقَا شَوِيْ ثَمَ كَانَا مُنْجِدًا وَتَهَامِيَا

فَأَلْقَى التَّهَامِيَّ مِنْهُمَا بِلَطَاتِهِ وَأَحْلَطَ هَذَا لَا أَرِيْمَ مَكَانِيَا

وقد علق الأستاذ الميمني فقال: في مجمع الأمثال ١٢٧/٢، ١٠٠، ١٣٤ ثقله. وفي المخصص ٣١٣/١٢ عن أبي عبيد، وفي اللسان عن أبي عمرو، ونوادير أبي زيد ٩٩، وأبي مسحل ١٨٤، ومعني أقام عن أبي السمح، وقال شمر:

لم يجد أبو عبيد، «في لطاته» وأنا لا أرى فرقاً بين المعنيين.

وقال أبو القاسم ص ٢٢١: وروى [أي أبو عبيد] بيت الكميت:

وحارَدَتِ النكدَ الجلاَدُ ولم يكن
لعقبَةَ قدرِ المستعيرين مُعقبُ

بالنون. قال أبو القاسم: وإنما الرواية المُكْدُ بالميم، والمكود التي يثبت لبنيها علي الجذب، فأما التُكْدُ فمُحارَدَةٌ أبدأ، ولا وجه لوصفها بالمُحارَدَةِ.

وقد علّق الأستاذ الميمني فقال: كأنه [أي أبا القاسم] لا يعرف رواية شيخه أبي رياش في شرح الهاشميات ٨٢/٢ ص ٥٦ روي النكد، ثم قال: ويروي المكد، وقد فرغنا عنه في السمط ٣٤، والنون هو الذائع حيثما وقع البيت.

أقول: قال الأستاذ الميمني فقطع هذا الجدل، وأبطل ردّ أبي القاسم. وهنا جاء رسم الحرف مشكلة أثارت هذا الجدل العقيم.

وقال أبو القاسم ص ٢٢٤: روي [أي أبو عبيد]: العُبّة من العيش البلغة. قال أبو القاسم: وإنما هي الغُفّة بالفاء وقال الشاعر [هو طفيل الغنوي] عن الميمني:

وكنا إذا ما اغتفت الخيل غُفّة
تجرّد طلاب الثّرات مُطلّبُ

أقول: وهذا كله بسبب رسم الحرف.

وقال أبو القاسم ص ٢٥١: وروي [أي أبو عبيد] عن الفراء: عبثُ الأقطّ أعبثه عبثاً، قال: ثم قرأناه عليه بعد فقال: وغبثت بالعين معجمة كله بمعنى.

قال أبو القاسم: وهذا تصحيف من الفراء، هو بالعين غير معجمة عبثت، وإنما ظنّه مثل علثتُ وغلثتُ أو توهم هذا وذاك، وإنما جاءت العين والغين في العلث فقالوا: علثتُ غلثتُ، وروي: غلثوا في بسرة بشعير وعلثوا، فأما عبثت فبالعين غير معجمة، ولم يقولوا في العيثة إلا بالعين وحدها.

وقد علّق الأستاذ الميمني فقال: في اللسان قال ابراهيم كاتب أبي عبيد: قرأته على أبي عبيد ثانياً فقال: العين بالعين، وقال: رجع الفراء إلي العين، قال الأزهري: روى ابن السكيت (الألفاظ ٦٣٨): هذا الحرف عن أبي صاعد (فيه عن غنية): العبيثة بالعين.. قال: وهما عندي لغتان صحيحتان.

أقول: إذا كان هذا قد عرض لجلّة العلماء ولم يكونوا في الغالب على بينة، وفزعوا إلى الأعراب، فكيف لنا أن نأمن التصحيف الذي أدى إليه رسم الحرف؟

وقال أبو القاسم ص ٢٥٢: وقال أبو عبيد: القَبْصُ والقَبْضُ بالصاد والضاد مع الإسكان الخنة والنشاط. وعلق أبو القاسم فقال: وكلاهما غلط، وإنما هو القَبْضُ بالضاد معجمة، وقد جاء فيها الإسكان، فأما الصاد فلا، والوجه الضاد معجمة والفتح.

وقد علق الأستاذ الميمني فقال: صحيحان ففي أصل أبي مسحل ٢٠٢: قَبْضاً وقَبْصاً كلتاها بالإسكان، قال: والقَبْضُ أسرع من القَبْصِ، ومثله في اللسان، وكذا القَبْصُ بالإهمال والإسكان في الألفاظ ٣١٣ وفي ٢٩٣ الإعجام والإسكان، وفي ١٨٥ القبيض السريع بالإعجام.

أقول: في الصاد والضاد في الكلم ما يؤدي إلي التصحيف.

وقال أبو القاسم ص ٢٥٣: وروي أبو عبيد عن الأصمعي: زَبَقْتُهُ في السجن حبسْتُهُ. وهو صحيح، قال علي بن عبد العزيز صاحبه: ثم قرأناه عليه بعد فقال: ربقته بالراء.

قال أبو القاسم في ردّه: وهذا غلط، إنما ربقته إذا شدّدته بالربق وهو الحبل، فأما إذا حبسْتُهُ فزبقته بالزاي كما روى عن الأصمعي.

وعلق الأستاذ الميمني فقال: بالإهمال: حبسْتُهُ مجاز والأصل الشدّ بالربق، وزبقته بالإعجام هو المعروف، وهذا كله عنه في اللسان (زبق).

أقول: إن الذي اتسع فيه الأستاذ الميمني فوجد بذلك سبيلاً إلى تصويب أبي عبيد، يندرج في باب خلط أهل العلم في الكلم بسبب رسم الحرف، وعدم وجود ضوابط في الرسم تمنع هذا.

وقال أبو القاسم: وروي [أي أبو عبيد]: جئت بأمر ريس وهي الدواهي.

فردّ أبو القاسم: وقال: وإنما هي دُبْسٌ بالدال، يقال: داهية دبساء، والجمع دُبْسٌ، وقد قالوا فيها أيضاً دُبْسٌ، ومن هذا كنوا الشاعر الثعلبي أنا الرئيس.

وقد علق الأستاذ الميمني من فوائده فقال: «الدواهي وأسمائها» وفيه [أي في هذا الكتاب] دُبْسٌ بالدال كما عنه في المخصص ١٤٣/١٢، وعنه في اللسان قال: وأنكر ابن

حمزة الدال وقال: إنما هي رُس. فتعين أن ما هنا كله مصحّف، والأكثر فيها الراء وهما في الألفاظ ٤٣٢، على أنه ينقض في الآخر ما بناه في الأول، وسيثبت فيما على «الإصلاح» ٣ الراء.

وزاد في تعليقه على «الثعلبي» الشاعر فقال: أصلنا [أي نسخته] الثعلبي، ولكن الشاعر من مازن بن ثعلبة، انظر ذيل اللآلي ٧٥.

أقول: وهذا كله يشير إلى رسم الحرف وما فيه من شبه من شأنه أن يؤدي إلى التصحيف. وقال أبو القاسم: وقال أبو عبيد: سبأك الله يسبيك وتهلك، كلاهما لعنك الله. فردّ أبو القاسم قائلاً: وليس كذلك، إنما سبأك غربك، ومنه عود سبي، والسبي منه. ومنه قول امرئ القيس:

فقلت سبأك الله إنك مرجلي

أي غربك الله، وقال الآخر ووصف سيلاً:

يقض الطلح والشريان قضا
وعود النبع محتلباً سيّاً

وقد علق الأستاذ الميمني فقال: هو كذلك سبأك بمعنى لعنك في «المجمل»، وما اللعن إلا التغريب والإبعاد، ولكن أبا القاسم يسير في وادي تزلل، ولا سيما سبي الله وتغريبه هو لعنه ليس إلا: وعود سبي يأتي به السيل من بلد إلى بلد، ومنه السباء للأسر لأن السبي تحمّل من بلد إلى آخر وتنقل.

أقول: ليس في هذا الذي أثبتته من كلام أبي عبيد وردّ أبي القاسم عليه وتخطئته إياه ما أنا فيه مما أدّى إليه رسم الحرف، ولكنني قصدت أن أثبتته لأشير إلى أن أبا القاسم سعي أن يهدم ما بناه أولو العلم بحق وغير حق، واجتهد في الوصول إلى هذه الغاية أحياناً لأنه يبغض هؤلاء الذين لم يعرف عنهم من رأي يرضاه هو.

وقال أبو القاسم ص ٢٥٤: وروي [أي أبو عبيد] عن أبي زيد قصارك أن تفعل كذا وقصرك وقصارك وعناناك.

قال أبو عبيد: كأنه من المعانئة من عن يعن من الاعتراض، قال علي بن عبد العزيز: ثم شك أبو عبيد في عنانك، وقال الأخفش: إنما هو غنامك، وقال: عنانك صحيح. والقول قول

أبي الحسن الأخفش وقد جهل النحوي في إنكاره الصحيح، والشاهد لصحة قول الأخفش قول ربيعة بن مقروم الضبي:

وخصم يركب العوراء طاطٍ عن المثلى غناماه القذاعُ

وعلق الأستاذ السميني فقال:

«غناماك في أصل أبي مسحل ١٧٩ ولفظه كان غنمك أن تفلت من الشر وغناماك الخ، وكذا في اللسان، وقال الجبرمي، الصواب قول أبي عبيد. قلت لأن غناماك معناه ما تغتتمه لا منتهي أمرك كما قال الأنباري ٣٧٥.

وقال أبو القاسم ص ٢٥٥: رروي أبو عبيد: انتع القيء من فيه انتعاعاً

ورد أبو القاسم: والوجه انتع انتعاعاً.

أقول: وهذا كله يندرج في باب ما يكون من نقص رسم الحرف، وعدم الفرق بين العين والغين، والتاء والثاء.

وقال أبو القاسم:

وروي أبو عبيد عن الأصمعي: إذا تهيأ للغضب والشر قيل: احرنفش واحرنبي. وقد زعم الجرمي: أنه اجرنفش بالميم، وأن هذا الحرف أخذ على أبي عبيد، والقول قول أبي عبيد، وإنما ذكرناه لئلا يري راء قول الجرمي فيظن أنه صحيح، وأن أبا عبيد غلط فلذلك حكيناه.

أقول: وهذا شيء من رسم الحاء ورسم الميم وما كان من ذلك من توهم للغلط.

وقال أبو القاسم ص ٢٥٦: رروي أبو عبيد: أشكعني وأذرائي وأحفظني كله أغضبني.

ورد أبو القاسم: هو أذرائي من ذئر يذأر، وجاء في الحديث: ذئر النساء على أزواجهن.

أقول: وهذا يكون من عدم رسم شيء للهمزة.

وقال أبو القاسم ص ٢٥٧: قال أبو عبيد: دماؤهم بينهم هدم أي هدر. ورد أبو القاسم:

والوجه هدم وهدر بالتحريك.

قال السميني: بالإسكان والتحريك في الألفاظ ٢٧٥.

وقال أبو القاسم ص ٢٥٨: وقال أبو عبيد: حصته: خطته.

وردّ أبو القاسم: وإنما الحرص المتبعد من الخياطة.

وأيدّ الأستاذ الميمني ما ذهب اليه أبو عبيد وأشار إلى جملة من المصادر القديمة. أقول: هذا من رسم الحرف وما يكون من غلط في الحاء والحاء.

وقال أبو القاسم ص ٢٥٩: قال أبو عبيد: الضالع الجائر. وردّ أبو القاسم: هو الضالع أي المائل ووجه الأستاذ الميمني فقال:

الميل على الرجل بالعداوة هو الجور، علي أن لفظ أبي عبيد: (الضالع: الجائر، الكسائي مثله، وقد ضلّع يضلّع إذا مال، ومنه قيل ضلّعتك مع فلان)، ومعلوم أن الميل مع أحد ظلم على الآخر، فلم يعمل أبو القاسم شيئاً.

أقول: وقد قطع الأستاذ الميمني بالصواب وأثبت أن أبا القاسم لم يعمل شيئاً. ومسألة الاشتباه بين الضاد والظاء مسألة صوتية، فقد انقطع الناس عن إخراج الضاد كما أراد علماء العربية في الأصوات فاختلط ما هو بالضاد مع ما هو بالظاء. ومن أجل ذلك صنّفوا الرسائل في «الفرق بين الضاد والظاء».

وقال أبو القاسم ص ٢٦٣: وقال أبو عبيد: ندأت الشيء: كرهته، وردّ أبو القاسم: وإنما هو بدأته.

أقول: وهذا مما جاء به رسم الحرف.

أقول: هذا قليل من كثير اجتزئ به مما أثبتته أبو القاسم علي بن حمزة البصري في «تنبيهاته». وقد وجدته ضيق العطن مدفوعاً بحماسة تعجله عن أن يثبت فيرى المصادر لها التي كثيراً، كما بين الأستاذ الميمني، لا تُصدّقه.

ما يتصل من مشكل فى رسم الحرف فى «القراءات»

أقول: هذا ما اخترته من قراءات أسموها شاذة، وهى كما أشار أبو الفتح ابن جنى قراءات مقبولة قرأ بها جماعة من أهل العلم. وقد كان لى جولة فى «المحتسب» فوفقت على ما اخترته منه مما يتصل بمشكلات رسم الحرف، ومن هذا ما أنا ذاكره:

قرأ الحسن [البصري] وقتادة «بين المر وزوجه» ١٠٢ سورة البقرة.

أقول: فى هذه القراءة لم يكن همز، فقد جهل ما نعرفه من عصرنا فى رسمها فى ذلك العصر. فإن أريد الهمز نص عليه إشارة كأن يقال: بالهمز. وقد يحدث أن يخلو المدون من هذه الإشارة. ومثل هذا قراءة أبي وعيسى بن عمر «الذى يخرج الخب فى السموات» ٢٥ سورة النمل ورد هذا فى البحر المحيط ٦٩/٧.

وروى عن قتادة «فى ظلام الغمام» ٢٠٩ سورة البقرة.

وهى «ظلل» جمع ظلة، وقد ذهب بها إلى «ظلال» بسبب رسم الحرف وعدم الضبط بالشكل ولم ترسم الألف بعد اللام فى خط المصحف.

ومن هذا قراءة عائشة «أثنا» فى قوله تعالى: «إن يدعون من دونه إلا إنانا» ١١٧ سورة النساء. وقيل فى «أثنا» أنه رسم صنم من أصنامهم، وقد آيدوا هذه القراءة بأخرى هى «أوثانا».

أقول: وإنى لأذهب أنه من مشكلات الرسم.

ومن هذا قوله تعالى: «وليقولوا درسن» ١٠٥ سورة الأنعام.

قرئ هذا الفعل «درست» و «درسن» و «درس» و «درست». وهذا كله تقرؤه أنت فى غيبة الضبط بالشكل.

ومثل هذا «حتى يَلَجَ الجَمَلُ» ٤٠ سورة الأعراف.

فقد قرئ «الجمل» و «الجمل» و، «الجمل».

وقرأ الحسن «بدم كذب» ١٨ سورة يوسف.

ولنا هنا أن أذكر ما ورد أيضاً بعض قراءات نادرة وجدتها في كتب القرآن والتفسير، وقرأ بها أهل العلم من أصحاب القراءات، ومنها:

«يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا» ٦ سورة الحجرات وهي في المصحف الذي بين أيدينا «فتبينوا».

ومنها قوله تعالى في ٥ من سورة الإسراء:

«فجاسوا خلال الديار». وقرئت: «فحاسوا» بالحاء قرأ ذلك أبو السَّمَّال.

ومنها:

«ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة» ٧ سورة البقرة.

قرئت: «عشاوة» بالعين.

ومنها: «صنوان» بفتح الصاد في قراءة الحسن، سورة الرعد. ومثله «قنوان» بالفتح في قراءة الأعرج.

«من القنطين» في قراءة الأعمش ويحيى، وطلحة، ورويت عن أبي عمرو، ٥٥ سورة الحجر.

«وأهس» قرأ عكرمة، ١٨ سورة طه.

«حَصَبَ جهنم» بالضاد في قراءة ابن عباس، ٩٨ سورة النساء.

وقرأ علي بن أبي طالب - عليه السلام - وعائشة وابن الزبير وعكرمة: «حَطَبَ» بالطاء.

وقرأ ابن أبي عمارة: «حادرين» بالدال، والأصل الذال، ٥٦ سورة الشعراء.

وقرأ علي بن أبي طالب - عليه السلام - وابن عباس والحسن وغيرهم: «صَلِّنا» بالصاد، وهي «صللنا» ١٠ سورة السجدة.

وقرأ الحسن وقتادة: «حتى إذا فرغ عن قلوبهم» ٢٣ سورة سبأ، والفعل كما نقرأ «فَرَعَ»،
وقرئ: «فَرَع».

أقول: أجتزئ بهذه الاختبارات من القراءات التي قيل فيها «شاذة» وقد رأينا أن من
أصحابها الرجال الأوائل العظام الذين تلقوا ما أخبر به الرسول الكريم.

وأنت لو أبصرت هذا أدركت أنها دونت ثم قرئت فكان لرسم الحرف ومشكلاته وغياب
الضبط والإعجام الأثر في القراءة وبقيت نسبتها إلى هؤلاء الأوائل الكرام.